

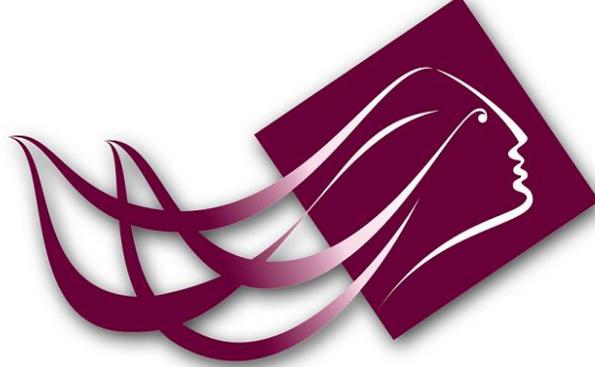
الاتحاد النسائي البحريني
Bahrain Women Union

نحو تشريعات منصفة في ظل أجندة 2030

الاتحاد النسائي البحريني

لأهداف التنمية المستدامة

التقرير الأدبي 2017

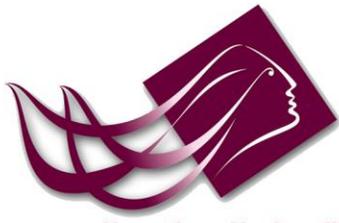


الاتحاد النسائي البحريني
Bahrain Women Union

الجيوب التمييزية في التشريعات و القوانين الخاصة بالمرأة في مملكة البحرين

إعداد:

- (1) عائشة غلوم بوجيري
- (2) فاطمة أبو إدريس
- (3) فريدة غلام



تقديم:

منذ 2001 حققت مملكة البحرين الكثير من الانجازات التشريعية لصالح المرأة البحرينية و يمكن الرجوع لها في التقارير الرسمية للمجلس الأعلى للمرأة ، و شملت إصدار لقوانين و تعديل لمجموعة من القوانين ، و لكن تبقى هناك العديد من الجيوب التمييزية في التشريعات و القوانين الخاصة بالأسرة و تحتاج إلى إعادة دراسة من السلطة التشريعية و التنفيذية في المملكة. تُوجز هنا مجموعة منها و التي حرص الاتحاد النسائي على رصدها و رفعها كتوصيات للجهات ذات الاختصاص.

أولاً : قانون الأسرة رقم 19 لسنة 2017:

صدر القانون رقم (19) لسنة 2017 في (141) مادة تحت مسمى قانون الأسرة بتاريخ 19 يوليو 2017 (1)، و صار ساري المفعول منذ الأول من أغسطس 2017 بعد نشره في الجريدة الرسمية، و خضع لقراءات قانونية عديدة من قبل المحامين والمهتمين، شخصت وجود عيوب كثيرة و تناقضات مع مبدأ المساواة بين المرأة والرجل داخل الأسرة، الأمر الذي أثار استياء الحركة النسائية البحرينية و سائر مؤسسات المجتمع المدني والاتحاد النسائي البحريني المؤطر لتلك الجهود التي استمرت لأكثر من ثلاثة عقود، فالقانون جاء دون المستوى المطلوب مقابل تلك النضالات، و دون توصيات لجنة السيدا.

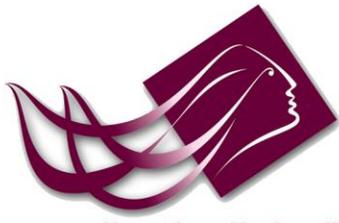
وفيما يلي أهم تلك المواد والمواضيع التمييزية:

1. الولاية في الزواج

يعزز قانون الأسرة البحريني دور الولي و يسمح له بالمشاركة في قرار الزوجة فقط دون الزوج عند عقد الزواج، مما يضع الزوجة في منزلة قانونية و اعتبارية أدنى من أن تكون في موقع متساو و ينقل قرارها إلى الآخرين، على الرغم من مساواتها القانونية بزوجها في مجالات أخرى كالمشاركة السياسية و غيرها.

ان المادة (28 البند أ) في الفقه السني في قانون الأسرة البحريني تشترط لصحة عقد الزواج حضور الولي و موافقته، و إذا سقط هذا الشرط في عقد الزواج يكون العقد باطلاً غير صحيح و تنتفي آثار الزواج بمعنى تحريم المرأة من المهر و النسب، و النفقة و غيرها.

وتحدد المادة (15 البند 1-أ) في الفقه السني أحد عشر ولياً بالترتيب على المرأة عند زواجها و من بينهم ابنها (الأب، الجد لأب، الابن وان نزل، الأخ الشقيق، الأخ لأب، ابن الأخ الشقيق، ابن الأخ لأب، العم الشقيق، العم لأب، ابن العم الشقيق، ابن العم لأب). ولم يعالج القانون في الفقه الجعفري الولاية بإسهاب، وإنما نص القانون في المادة (15 البند 2) على أن (الولي في زواج البكر هو أبوها أو جدها لأبيها، و يشترط في نفاذ تزويجها رضاها بذلك، و مع عدم وجود الأب أو الجد لأب، تستقل المرأة بالزواج إذا كانت بالغة راشدة و لا ولاية على ثيب عاقلة من زواج صحيح) (2).



ان مشاركة الولي - أيا كان، في العقد، فيه تمييز ضد المرأة، ويتناقض ومضمون المادة (16) الفقرة (1- ب) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز، رغم تحفظ البحرين، وكذلك يتناقض ومضمون المادة (3) في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توجب ضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد. انه توافقا مع وضع المرأة في مجتمعنا الحالي ينبغي أن ينص القانون في المذهبين على أن ينعقد الزواج برضا المرأة الحر الكامل وأن تكون حرة في اختيار الزوج، وبذلك تحفظ كرامتها وحقوقها.

2. أهلية الزواج (سن الزواج)

نصت المادة (20) من قانون الأسرة البحريني على انه (لا تزوج الفتاة التي يقل سنها عن ست عشرة سنة ميلادية إلا بإذن من المحكمة الشرعية بعد التحقق من ملائمة الزواج)، وهذا يعني أن سن زواج الفتاة طبقا للقانون هو ست عشرة سنة ميلادية، بل أجاز تزويجها إن كانت أقل من هذا السن بإذن من المحكمة.

ان النص السابق يتعارض وقانون الطفل البحريني رقم (37) لسنة 2012، الذي ينص في المادة (4) منه بأن الطفل "كل من لم يتجاوز ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة." كما ويتعارض واتفاقية حقوق الطفل التي وقعتها المملكة في العام 1991، المادة (1) الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، كذلك فان قانون الولاية على المال يعتبر من هم في هذا السن قصر ويعتبر قانون العقوبات هذا السن ضمن الحدث وبالتالي لا يوجد ما يساند هذا التوجه في منح القاضي مساحة لتزويج الصغيرات دون السن القانوني.

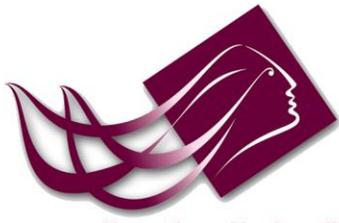
ويسود اتجاه عربي وعالمي لمناهضة خفض سن الزواج، لما للزواج المبكر من عواقب وخيمة تدوم طول العمر، كالعنف الأسري، الاستغلال الجنسي، وخطر الاغتصاب الزوجي وقلة العمل اللائق، وعدد من المشاكل الصحية الناجمة عن الحمل المبكر، ومن احتمالات منع الفتاة واعاقة حصولها على عدد كبير من حقوق الإنسان المتعلقة بها كالتعليم .

انه لكل الأسباب المذكورة واستجابة لملاحظات لجنة السيداو الموجهة للدولة بعد جميع التقارير الرسمية السابقة بشأن تنفيذ الاتفاقية من حيث الخطوات المتخذة لرفع الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات إلى 18 سنة، ينبغي رفع سن الزواج لكل من الفتاة والفتى الى سن 18 سنة لتوفر الإدراك العقلي والرشد القانوني، كما يجب أن يتضمن القانون مواد رادعة لكل من يزوج طفلا أو طفلة.

3. سكن الزوجية وسيادة مفهوم الطاعة

تحت عنوان حقوق الزوجين، تنص المادة(40) الفقرة(أ) كحقوق للزوج على الزوجة (العناية به، وطاعته، ومعاشرتها بالمعروف) في تكريس واضح لمفهوم تبعية المرأة للرجل وطاعته.

وترد كذلك نصوصا عديدة حول سكن الزوجية وتداعيات رفض الزوجة ذلك السكن، جميعها بعيدة عن الاحترام المتبادل والمساواة أمام القانون، وتغفل أسبابا هامة للزوجة مثل سوء المعاملة أو التعرض للعنف ، فالمادة (54) البند



(أ) تنص على أنه (إذا امتنعت الزوجة عن الانتقال إلى مسكن الزوجية أو تركته من غير عذر شرعي أو منعت الزوج من الدخول إليه من دون عذر شرعي، سقط حقها في النفقة بعد ثبوت ذلك قضاء)، وتنص الفقرة (ج) من نفس المادة (ج- يثبت نشوز الزوجة بامتناعها عن تنفيذ الحكم النهائي بمتابعة الزوج إلى مسكن الزوجية)، كما تنص المادة (59 بند أ) على أنه (تسكن الزوجة مع زوجها في المسكن الذي أعده بيتا للزوجية وتنتقل معه بانتقاله إلى مسكن آخر، إلا إذا اشترطت في العقد خلاف ذلك، أو ثبت من الانتقال حصول ضرر لها).

لقد أصبحت مفاهيم مثل الطاعة والنشوز عمليا خارج هذا الزمن لأنها تمس بكرامة المرأة كإنسان، وحلت مصطلحات مثل التكافؤ والتفاهم والتعاون والاحترام المتبادل والمساواة أمام القانون، لا فرضا لسلطات ذكورية مستبدة مدعومة بالقانون.

4. تحكم الزوج في عمل الزوجة

تجيز المادة (56) للزوجة الخروج للعمل المشروع ثم تربط ذلك بشروط متعددة منها علم الزوج، أو اشتراط الزوجة ذلك في عقد الزواج صراحة، أو إذن الزوج بعد الزواج، ثم تأتي الفقرة (ب) من نفس المادة النص على (يعتبر نشوزاً مسقطاً لنفقة الزوجية خروجها للعمل على نحو مناف لمصلحة الأسرة رغم طلب الزوج عدم الخروج).

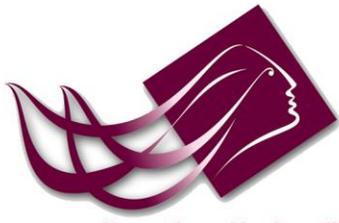
ان اشتراطات هذه المادة تضع قيودا على حرية المرأة في ممارسة حقها في العمل بإرادتها الحرة، لتصبح رهينة لاذن الزوج وقراراته، حيث يستطيع منعها متى ما يشاء ولأي سبب يراه، وعمليا لا تكتب الكثير من النساء شرط العمل في عقد الزواج لأنه أصبح حقا بديهيها مصانا بالدستور والقوانين.

كما ان هذه الاشتراطات تهب الزوج حقا تمييزيا تحكيميا من طرف واحد، ليوقف حق الزوجة في العمل ويعتبرها ناشزا لأنها خالفت رغبته، وفي هذا تعارض مع مبدأ المواطنة المتساوية أمام القانون التي نصت عليه المادة 18 من الدستور البحريني وكذلك المادة (5ب) التي تكفل دور الدولة في التوفيق بين عمل المرأة ودورها الأسري، و تخالف أيضا مضامين اتفاقية السيداو والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية العمل الدولية رقم 111 الخاصة بالمساواة وعدم التمييز في العمل وجميعها وقعت عليها مملكة البحرين.

5. طلاق منفرد دون علم وحضور الزوجة وارجاع منفرد

يسمح قانون الأسرة البحريني للزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة، ولا يشترط حضورها حيث تنص المادة (81) البند (أ) (تقع الفرقة بين الزوجين: أ- بإرادة الزوج، وتسمى طلاقا) وكان يتعين اشتراط حضور الزوجة وعلمها، حيث ان إعطاء حق الطلاق للزوج دون الزوجة يهمل إرادة المرأة حين الطلاق ويحجب عنها حق المعرفة ويضرها، ويخلق العديد من المشكلات ولا بد من التصحيح بمنع وقوع وتسجيل أي طلاق إلا بوجود الزوجين منعا للتعسف وسوء استخدام هذا الحق المنفرد في إنهاء علاقة مشتركة.

كما يسمح القانون أيضا للزوج الذي أوقع الطلاق منفردا أن يرجع مطلقته بإرادته المنفردة من طلاق رجعي ما دامت في العدة دون اعتبار رأيها، وذلك حسب نص المادة (93) وهو نص واحد في الفقهاء السني والجعفري (للزوج أن يرجع مطلقته من طلاق رجعي ما دامت في العدة، ولا يسقط هذا الحق بالتنازل عنه).



ان هذا ففتح أمام المطلق باب التهرب من آثار الطلاق الءف فتنجه الزوج فف الوقت المناسب له، كما فءء واءعاً، ءفء فكون الهدف هو التهرب من الاءزاماء ءون اءءبار لرأف الزوجة.

6. التطفق للغباب والفءءان

إذا طلباء زوجة تطفقها للضرر من غباب زوج غائب ءون عءر رغم معرفة مكانه، ولو كان له مال فمكن اساءفاء النفقة منه، فان الماءة (107)، الاءف ءاءاء موءءه بفن الفقهن، لا ءءكم للزوجة بالطلاق إلا بعء إنءار الزوج إما بالإقامة مع زوجاء وإما نقلها إليه وإما طلاقها. ان انءار الزوج بنقل الزوجة الطالبة للطلاق إليه، أمر ففه امءهان لإراءة الزوجة وفرض انءقال ءبرف إذا ءءقق، فضفف إلى ضررها أضرار أخرى.

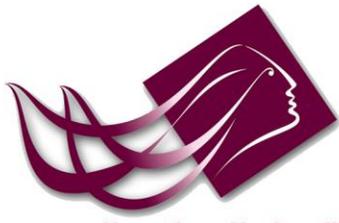
أما الماءة (108 / 1) وفقاً للفقء السنف، ففه ءءء فترة انءظار ءبلع أربع سنوااء للءءء والءءرف، أمام زوجة المفقوء أو الغائب الءف لا ءعلم ءفااءه ولا موءه ولا فعرف موطنه ولا محل إقامءه، قبل أن ءءكم المءكمة فف طلب تطفقها. ان فترة أربع سنوااء قبل الءكم بالتطفق فه مءة طوفاة للغبافة، وففترض ءففبضاها إلى سنة واءءة أو أقل مع ءوفر الوساائل العسرفة والمءطورة لمعرفة مصفر الزوج المفقوء أو الغائب.

وفف البءء (2ب) من نفس الماءة 108 وفق الفقء الءعفرف (لا ءطلق إذا كان للمفقوء أو الغائب مال أو ولف فنفق علفها) بمعنى ان زوجة المفقوء لا ءطلق أبءا إذا ما كان له مال أو ولف فنفق علفها، وفف هذا ءقففء مفءوء ءفر مءءوء الأءل لءرفءها، فءظل معلقة ءون مراعاة لاءءفااءها الأخرى.

ءلك بعض أوجه ءمففر الصارءة بقانون الأسرة البحرنف الءف باء مءأخرا عن العءفء من الإصلاءاء الاءف أنءءاء فف عءء من البلاءن العربفة لإزالءة ءمففر بفن المرأة والءرل وإعطاءهما نفس الءقوق عنء الزواج باراءءهما الكاملة كالمرءب وءونس والءزائر (3)، مما فضع للزوجة البحرنففة فف منزلة قانونفة واعءبارفة أءنى عن الزوج، على الرغم من مساواءها القانونفة بزوجهاء فف مءالاء أخرى كالمشاركة السفاسفة وءفرها، ولفس لائفا ءكرفس نصوص القانون لمفهوم ءبعفة المرأة للءرل، وإءبارها على ءفراءاء ءون اءءفارها الءر، فف سفاق فبعء على الءل والمهانة والضرر النفسف فف الوقت الءف وققء ففه ءولة على اءفاقفااء ومعاهاءاء ءولفة ءوهرها المساواة والمعاملة العاءلة والءرفمة.

ءانفاً : قانون الءنسفة البحرنففة (المعءل) لعام 1963:

هءة الفئة من النساء البحرنففااء المءزوجاء من ءفر بحرنفف لا ءءمءعن بءقوق المواطنة الكاملة ءفء فعانفن العءفء من المشكلاء نءفءة لءرمان أبناءهن من اءءساب الءنسفة البحرنففة، لا سفا فف ءالة وفاة الزوج أو الطلاق أو الءر بفنما الزوجة لا ءزال مقيمة بالءرفن، أما الأبناء فلا فسءطففون ممارسة ءقوقهم السفاسفة والاءءماعفة و الاءءصاءفة، و ءءلك هم مءرومون من ءق ءءملك و الءصول على البءءاء ءراسفة. (4) الفقرة (159) من ءقرفر السلطة ءءرففة ءءراء أن السلطة ءءرففة ناقشوا اقءراء مجلس الوزراء بءعءفل قانون الءنسفة بما ففءف لأبناء المرأة البحرنففة المءزوجة (5) (6) بءفء ففم المنء وفق مفءءضااء المباءف والأسس الاءف ءقوم علفها ءءرفعااء الاءف ءنظم الءنسفة و ءصون سفااءة ءولة باءءبارها رابطة قانونفة وسفاسفة بفن ءولة و الفرد، ءفر أن الاقءراء ما زال ءبفس الأءراج، إذ



مضى على إقراره من قبل مجلس الوزراء كمشروع قانون أكثر من 4 سنوات، و قد انتهى الفصل التشريعي للمجلس الوطني 2014-2018 و لم يتم إدراج مشروع القانون المذكور على جدول أعمال المجلس الوطني. و بناءً على ذلك يُطالب الاتحاد النسائي بالتالي في ما يتعلق بموضوع الجنسية:

- تعديل المادة الرابعة، الفقرة (أ) من قانون الجنسية البحريني لتصبح " يُعتبر الشخص بحرينيا إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان أبوه بحرينيا أو أمه بحرينية عند الولادة ".
- إضافة فقرة (ج) لنص المادة (4) يعالج وضع الأبناء الذين ولدوا لأم بحرينية وأب غير بحريني قبل تاريخ العمل بتعديل القانون بحيث تنص على انه (يحق للأبناء الذين ولدوا لأم بحرينية وأب غير بحريني قبل تاريخ العمل بتعديل القانون ، الحق في إعلان رغبتهم في التمتع بالجنسية لوزير الداخلية، و يعتبرون بحرنيين بصدور قرار بذلك من الوزير أو بانقضاء مدة سنة من تاريخ الإعلان دون صدور قرار مسبب بالرفض). (7) (8)

ثالثاً: مرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976 قانون العقوبات البحريني المادة (353) :

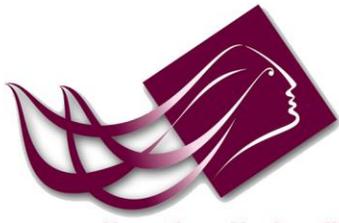
نصت المادة السابقة الذكر "لا حُكِم بعقوبة على من ارتكب أية جريمة من جرائم هناك العرض، أو الاغتصاب إذا عقد زواجاً صحيحاً بينه و بين المجني عليها، فإذا صدر عليه حكم جنائي" (9) قبل عقد الزواج يُوقف تنفيذه وتنتهي آثاره الجنائية " هذه المادة تشكل تمييزاً ضد المرأة وانتهاكاً فادحاً لأهم مبادئ حقوق الإنسان وتشجع على ارتكاب المزيد من الجرائم، إذ يعمد الرجل الجاني لإبرام عقد لزواج للهروب من العقوبة وبعدها يمكنه تطليق المرأة في أي وقت يشاء، الأمر الذي تُرتب عليه ضياع حق المرأة في حمايتها من مختلف أشكال العنف والجرائم الجنسية لأن نص القانون الحالي لا يردع الجاني من ارتكاب جرائم مماثلة، وقد كان هناك مقترح من السلطة التشريعية بضرورة إلغاء المادة (353) من القانون إلا أن الجانب الرسمي رفض المقترح و أعاده لمجلس النواب. (10)

رابعاً: مرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1986 (قانون الولاية على المال)

قانون الولاية على المال يُعد تمييزاً صارخاً تجاه المرأة و مصادرة حقها في الوصاية على حقوق أولادها المالية، حيث تنص المادة 14 تكون الولاية على مال القاصر للأب للجد الصحيح في من جهة الأب، إذا لم يكن الأب قد اختار وصياً، و عليه القيام بها، ولا يجوز له أن يتنحى عنها إلا بأذن المجلس" (11)

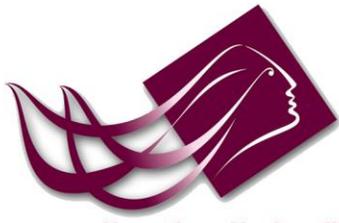
خامساً: قانون رقم (17) لسنة 2015 ، قانون الحماية من العنف الاسري:

قامت الجمعيات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني بفعاليات وجهود ومطالبات استمرت منذ التسعينات لإصدار قانون لمناهضة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله واستمر الاتحاد النسائي البحريني منذ تأسيسه في 2006م في المطالبة بإصدار القانون ووضع موضوع مناهضة العنف ضد المرأة على رأس أولوياته. وعلى الجانب الرسمي وضع



المجلس الأعلى للمرأة (2001) في نوفمبر 2015 استراتيجية وطنية لحماية المرأة من العنف الأسري. وقد جاء اصدر قانون رقم (17) لسنة 2015 للحماية من العنف الأسري (12) خطوة جيدة على الطريق ولكنه دون الطموح حيث إن القانون شابه عدد من الثغرات :

1. خلا تعريف العنف بالقانون من الإشارة إلى فعل التهديد بارتكاب العنف وهو ما أشارت له المواثيق والاتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في تعريفها للعنف. إن التطرق للتهديد بالإيذاء وارتكاب العنف امر ضروري كونه قانونا للحماية ووقف العنف والتعدي قبل وقوعه.
 2. اقتصر القانون على الإشارة للعنف الواقع ضمن نطاق الأسرة فقط ولم يتطرق للعنف الواقع في المجتمع ، في الفضاء العام وفي مجال العمل، كما ان القانون شمل كل أعضاء الأسرة دون تحديد وضع خاص للمرأة كونها الأكثر عرضة للعنف وذلك حسب الإحصائيات الصادرة من مراكز الإيواء و الإرشاد الأسري.
 3. لم يتطرق القانون للعنف الواقع على عاملات المنازل ضمن نطاق الأسرة.
 4. لم يتضمن القانون أية إشارة للعنف الزوجي والمعاشرة الزوجية بالإكراه.
 5. أحال القانون موضوع العقوبات التي يجب أن يتم تنفيذها على المعتدي في حال ثبتت جريمة العنف بحقه إلى قانون العقوبات البحريني رغم اختلاف وخصوصية جرائم العنف الواقعة ضمن نطاق الأسرة عنها تلك الواقعة في المجتمع.
 6. عرف القانون أمر الحماية على انه أمر صادر من النيابة العامة او المحكمة او قاضي التحقيق واقتصر اتخاذ إجراءات الحماية على النيابة العامة فقط دون الجهات الأخرى رغم انه شملها في تلغي البلاغات.
 7. لم يضع القانون شروط محددة للصالح بين المعتدى عليه والمعتدي، وان يكون هذا الصلح خاضع للرقابة. (13)
- وقد طالب الاتحاد النسائي البحريني بمعالجة النواقص والعيوب بقانون الحماية من العنف الأسري بحيث :
- تعديل تعريف العنف بحيث يشمل التهديد به كما جاء في تعريف العنف في الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة ضمن نطاق الأسرة والمجتمع. وإضافة عاملات المنازل في تعريف الأسرة.
 - أن يتضمن القانون تجريم للاغتصاب الزوجي والمعاقبة عليه.
 - إضافة مادة تتعلق بالعقوبات الرادعة للعنف.
 - تنفيذ ورش تدريب وتوعية لحماية المرأة من العنف وإجراءات التبليغ عن حالات العنف.
 - زيادة عدد دور الإيواء والعمل على جعلها مكان صالح للاستقرار النفسي للمعنفات وأطفالهن.
 - أن ينص القانون على أهمية التعاون بين الجهات المختصة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة. (14)



المراجع:

1. قانون رقم (19) لسنة 2017 بإصدار قانون الأسرة، موقع هيئة التشريع والإفتاء القانوني.
<http://www.legalaffairs.gov.bh>
2. تقرير الظل الرابع حول اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، الاتحاد النسائي البحريني، (يناير، 2018)، مسودة غير منشورة.
3. مجموعة باحثين، المرأة العربية والتشريعات: تقرير تنمية المرأة العربية (تونس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2015).
4. الجنسية البحرينية في النصوص القانونية (قانون 1963) <http://www.alwasatnews.com/news/873302.html>
5. قانون الجنسية البحرينية (المعدل) لعام 1963 هيئة التشريع والرأي القانوني
<http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=2242#.XY3citR97wc>
6. المواطنة وحقوق أبناء المرأة الخليجية المتزوجة من أجنبي في الحصول على الجنسية
<https://www.altaqadomi.org/?p=6315>
7. <https://www.mofa.gov.bh/Portals/0/pdf/HumanRights/CEDAW%204.pdt>
8. http://www.upr.bh/wp-content/uploads/2017/02/UPR3_2017_AR.pdf
9. مرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976 قانون العقوبات
<http://www.legalaffairs.gov.bh/Meia/LegalPDF/L1576.pdf>
10. الداخلية: وجود المادة 353 المتعلقة بزواج المغتصب هو الأصوب
<http://www.alwasatnews.com/news/1113816.html>
11. مرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1986 قانون الولاية على المال، هيئة التشريع والرأي القانوني
http://www.legalaffairs.gov.bh/AdvancedSearchDetails.aspx?id=2939#.XY3_INR97wc
12. هيئة الإفتاء والتشريع- قانون رقم (17) لسنة 2015 الجريدة الرسمية العدد 3222.
13. ندوة المنبر التقدمي حول قانون العنف الاسري- جريدة الوسط العدد 4742 .
14. التقرير الاهلي الرابع حول تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة المرفوع إلى لجنة المرأة في الامم المتحدة.